

18 July 2007
Arabic
Original: English

الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالنظر في
أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، بما في ذلك
إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية
الدورة الأولى، ٢٥-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، نيويورك

بعض الأفكار والأسئلة مقدمة من الرئيس

ورقة عمل مقدمة من رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في
أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع
السلاح، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية

تبرئة ذمة: هذه ليست ورقة تهدف إلى بدء عملية صياغة. وإنما هي محاولة متواضعة
لتقديم بعض الأفكار لبدء مناقشة دبلوماسية بشأن مسألة تلقي تباينا حادا في وجهات النظر
بين الدول الأعضاء (بدءا من الحاجة لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح
والجدوى السياسية لها) ومن المؤكد أن ما تقوله مفتوح للنقاش.

- أصدرت الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة في عام ١٩٧٨، وهي الدورة
الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح، وثيقة ختامية^(١) مهمة. تؤكد فيها مجددا
بعض المبادئ العالمية (بعضها يعود إلى النظام الأساسي لعصبة الأمم) وتحدد عددا من

(١) القرار ٢ (د-١٠).



الأهداف ما زالت صالحة حتى يومنا هذا. من جهة أخرى، أنجزت أهداف مهمة وردت في الوثيقة^(٢).

- إن القرار ٢ (دإ-١٠) الذي اتخذ بالإجماع هو وثيقة ملزمة سياسياً. وإذا أردنا له أن يحافظ على قيمته كبرنامج عمل سياسي في بدايات القرن الحادي والعشرين فيجب أن نجدد دعمنا السياسي له.

- تعكس الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة نوعاً من التشاؤم والاستعجال الناجم عن وصول الحرب الباردة إلى ذروتها وبينما لا تزال بعض معايير الأمن الدولي وظواهره، فإننا نجد أنفسنا في وضع سياسي مختلف في عام ٢٠٠٧. فاحتمال حدوث مواجهة نووية عالمية أصبح اليوم أقل مما كان عليه عام ١٩٧٨.

- يتسم الوضع الحالي بتهديدات وتحديات خاصة به؛ وينبغي أن تستمد الدورة الاستثنائية الرابعة رصيدها السياسي والعملية من هذه التهديدات والتحديات. ونحن في الواقع لا نحتاج إلى دورة استثنائية لإعادة تأكيد التزامنا بالقرار ٢ (دإ-١٠)، فمن شأن قرار من الجمعية العامة في جلسة عامة أن يفي بهذا الغرض المحدود برغم أهميته.

- لكي تحظى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة بسلطة سياسية موازية، ينبغي أن تلتف حولها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعاً. ولذا يجب أن تحظى بتوافق كبير (بما في ذلك الأطراف الرئيسية كافة) وأن تضيف قيمة جديدة لما أنجز في الدورة الاستثنائية الأولى.

- تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية للأمن الدولي، لكن نظامها القانوني يتعرض لضغوط سياسية متزايدة. والرئيس مقتنع بأن مواجهة نزع السلاح النووي بمنع الانتشار النووي يعكس ازدواجية زائفة: لأن منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وجهان لعملة واحدة.

- من شأن المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ٢٠١٠ اختباراً حاسماً لدعم الدول الأطراف السياسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيطلب حدوث إخفاق آخر علاجات سياسية يتعين الاتفاق عليها بشكل متعدد الأطراف. والجمعية العامة

(٢) اتفاقية الأسلحة التقليدية، معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، اتفاقية الأسلحة الكيميائية، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

هي أهم أجهزة الأمم المتحدة، حيث تحظى بشرعية سياسية وسلطة قانونية تمكنها من تمثيل أعضاء الأمم المتحدة جميعاً.

- ستقرر الجمعية العامة أهداف الدورة الاستثنائية العاشرة وجدول أعمالها. وتهدف اجتماعات هذا الفريق العامل - والذي لا يعد دورة استثنائية مصغرة - إلى تيسير ما تقرره الجمعية العامة في هذا الصدد. وكان الفريق العامل قد أخفق في اجتماعاته عام ٢٠٠٢ في التوصل إلى توافق؛ والرئيس مقتنع بأن تكرار تجربة عام ٢٠٠٣ أخطر من اختبار نهج جديد.
- ستتطلب الدورة الاستثنائية الرابعة دعماً سياسياً هائلاً من الأطراف الرئيسية ومن أعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة. ويرى الرئيس أن هذا الدعم الكبير يمكن أن يتحقق تدريجياً، فأى خطوة تقطع مهما كانت بسيطة تشكل نجاحاً كبيراً.
- إذا عملنا بجدية على حشد مزيد من الدعم السياسي للدورة الاستثنائية الرابعة فإن من المستصوب تجنب بعض العناصر الخلافية غير الضرورية. فمن المؤكد أن الخلافات ستظل قائمة، لكنها ليست متساوية في مجملها. ومن الممكن تماماً التركيز أولاً على تحديد نقاط الالتقاء مع الاعتراف بأن أوجه الاختلاف ستظل موجودة (وعلى أي حال فإن الاختلاف هو سبب وجود الدبلوماسية).

بعض الأسئلة للأسبوع الأول

- إن أي عملية استعراض متعددة الأطراف تتطلب تقويماً سياسياً للواقع (الأحداث، الظاهر، المؤسسات، السياسات) وقد تتباين الدول الأعضاء أو تختلف في تفسيراتها.
هل ينبغي أن تشمل الدورة الرابعة الاستثنائية بالضرورة عملية مراجعة؟
هل عملية المراجعة ضرورية إذا كان الأمر يتصل بصك غير ملزم قانوناً؟
هل ستستخدم تحقيق التوافق الضروري لإنجاح الدورة الاستثنائية؟
- إذا أردنا للدورة الاستثنائية الرابعة أن تكون تطلعية، فإنه ينبغي أن تواجه تهديدات وتحديات جديدة. فترع السلاح لا ينشأ من فراغ؛ وإنما يستجيب لتصورات أمنية ولسيناريوهات إقليمية وعالمية.
ما هي التهديدات والتحديات التي تدخل في نطاق عمل الدورة الاستثنائية؟
وكيف يمكن أن تسهم الدورة الاستثنائية الرابعة في الجهود الدولية الراهنة الرامية إلى التعامل مع (بعض) هذه التهديدات والتحديات؟

• ينبغي العودة إلى بعض التحديات القديمة والتي ما زالت قائمة. وربما يكون منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي أبرز هذه التحديات. ويعتقد الرئيس أن الدورة الاستثنائية الرابعة إذ تدفع قدما السبل المتعددة الأطراف يجب أن تعترف في الوقت نفسه بالإنجازات السابقة والحالية التي تحققت في مجالي نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي بوصفها حقيقة مجردة.

كيف يمكن للدورة الاستثنائية الرابعة أن تقضي على الازدواجية الزائفة بين نزع السلاح ومنع الانتشار؟

كيف يمكن للدورة الاستثنائية الرابعة أن تساعد في دفع الجهود السابقة والحالية نحو تحقيق نزع السلاح النووي؟

كيف يمكن للدورة الاستثنائية الرابعة أن تدعم الجهود الجماعية المبذولة حاليا لتحقيق (منع الانتشار النووي والانتصاف له في بعض الحالات)⁽³⁾؟

• نظمت الدورة الاستثنائية الأولى جهازا لترع السلاح وأنشأت هيئات وآليات ما زالت قائمة حتى الآن. ومع أن هناك أسبابا للاعتقاد بأن هذه الهيئات خدمتنا على نحو جيد، فإن الجمود الذي أصاب بعضها - ربما بسبب المبالغة في تطبيق قاعدة التوافق - فتح الباب أمام ظهور مقترحات لمراجعة أساليب عملها.

هل ينبغي أن تولى الدورة الاستثنائية الرابعة اهتماما خاصا لجهاز نزع السلاح بحيث يصبح تحديثه وإضفاء طابع ديمقراطي عليه أحد الأهداف الرئيسية للدورة؟

ما هي الهيئات والآليات التي تحتاج اهتماما خاصا؟

هل ينبغي أن تضع الدورة الاستثنائية الرابعة حدودا لقاعدة التوافق وأن تقصر تطبيقها على المسائل الموضوعية؟

• شجعت الدورة الاستثنائية الأولى مشاركة المجتمع المدني والرأي العام.

هل يجب أن تنشئ الدورة الاستثنائية الرابعة آليات وقواعد إجرائية لضمان المشاركة المنتظمة للمجتمع المدني في أنشطة هيئات الأمم المتحدة لترع السلاح (كما هو الحال في هيئاتها الأخرى)؟

ما هي أفضل الهيئات تأهिला لمشاركة المجتمع المدني؟

(3) يمكن تلخيص هذه الإنجازات فيما يلي: تخفيض العدد الإجمالي للرؤوس النووية؛ التخلص من أنواع معينة من الأسلحة النووية؛ وقف تشغيل نظم الأسلحة النووية؛ عدم تجديد نظم الأسلحة (قاذفات القنابل الاستراتيجية)؛ التخلي عن البرامج النووية (في جنوب أفريقيا والجمهورية العربية الليبية).